تحقيق القواعد النحوية بين السماع والقياس (أمالي ابن الحاجب أنموذجا)

د/ عبدالله شعف عماش الحربي

دكتوراة في اللغة والنحو – كلية الاداب – جامعة اليرموك

ملخص الدراسة:

يتناول هذا البحث تحقيق القواعد النحوية في مؤلفات النحاة عبر أصلين من أصول النحو العربي هما السماع والقياس، واخترت لتحقيق هذه الغاية كتاب (أمالي ابن الحاجب) ميدانا للتطبيق، أتتبع فيها أسلوب (ابن الحاجب) في تحقيق القواعد النحوية، وتقرير المسائل اللغوية، وفق ما يقتضيه أصلا السماع والقياس.

وقد سرت في هذا البحث على أسس المنهج الاستقرائي التحليلي، إذ أنقل المسألة من (الأمالي) أو جزءا منها، ثم أتناولها بعد ذلك شارحا ومعلقا على ما جاء فيها مما يتعلق بالسماع والقياس، مستكشفا منهجية (ابن الحاجب) في التعامل معهما، ثم دونت في نهاية البحث عددا من الملاحظات التي توصلت إليها، إضافة إلى الملاحظات التي أثبتها في مواضعها عند كل مسألة.

الكلمات المفتاحية:

ابن الحاجب – الأمالي – السماع – القياس – الشواهد – الشاهد القرآني – الشاهد الشعري – أغراض الشاهد – صورة الشاهد

أولا: المقدمة:

يعد علم النحو من أعظم علوم العربية شرفا، وأكثرها فائدة ونفعا، وأعمقها جذورا، وأشدها تماما ونضجا، فهو العلم الذي كفل للعربية حفظ ألسن بنيها من اللحن والزلل عبر ما تضمنه من قواعد ونظم تقرر الصحيح والخاطئ من الكلام، وترسم للعرب ملامح المقبول والمرفوض من التراكيب، حتى أصبح هذا العلم محطة أساسية أولى للراغبين في تعلم علوم العربية وغيرها من العلوم الأخرى ذات الصلة باللغة.

ويقوم علم النحو –كما هو الحال في كل علم من العلوم بمختلف التخصصات والمجالات– على مجموعة من الأصول التي تعود إليها تفاصيل هذا العلم وأحكامه، إذ وضع النحاة أصولا عامة تعد هي الأساس في تحقيق القواعد النحوية، وإصدار الفتاوى اللغوية. ويعد (السماع والقياس) من الأصول المتفق عليها لدى جمهور النحاة قديما وحديثا، فقد أجمعوا على منزلة هذين الأصلين في تحقيق القواعد اللغوية والنحوية، إذ يربط السماع

العربية بموروثها المنقول عصر العصور، ويكشف القياس براعة أبنائها لاسيما من روادها الأوائل في إعمال الفكر، والاجتهاد وفق أصول منهجية وعلمية فيما قد يشكل على البعض عند النظر والتقعيد.

ونحن في هذا العصر ندين بالفضل لجيل الرواد من اللغويين والنحاة ممن تعاقبوا على دراسة علوم اللغة العربية لاسيما علم النحو، بعد أن أوصلوا لنا هذا العلم مكتمل المنهجية، متماسك البناء، لذلك فإنه يقع على عاتقنا تقديرا لجهود ذلك الجيل تسليط الضوء على منجزاتهم، عبر تناول تلك المصنفات بالبحث والدراسة، ووضعها الموضع اللائق بها بين أوساط باحثي العربية ومحبيها، تشجيعا لهم على سبر أغوار تلك المصنفات إثراء للبحث اللغوي المعاصر. وقد اخترت دراسة تحقيق القواعد النحوية بين السماع والقياس في كتاب (الأمالي) للغوي الأصولي (ابن الحاجب) في سبيل تحقيق هذه الغاية.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

تتضح المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة عبر استعراض التساؤلات الآتية، إذ نبحث في ورقات هذا البحث عن إجابات لها:

١- ما هي الملامح العامة للمنهجية التي سار عليها ابن الحاجب في التعامل مع أصول النحو لا سيما أصلي السماع والقياس؟ وهل التزم بها؟

٢- هل استخدم ابن الحاجب في أماليه أصلي السماع والقياس لتحقيق القواعد النحوية، وتقرير الأحكام اللغوية؟

٣- عند استخدام ابن الحاجب لأصلي السماع والقياس، أي الأصلين قدم على الآخر؟

٤- هل تمسك ابن الحاجب بإيراد شواهد سماعية في كل مسألة يعرضها؟

٥- كيف تعامل ابن الحاجب مع الشواهد اللغوية على مختلف أقسامها (الشاهد القرآني – الشاهد الشعري – الشاهد النثري)؟

٦- كيف تعامل ابن الحاجب مع المسائل التي خالف فيها القياس السماع؟

٧- هل أصّل ابن الحاجب للقياس الذي يرويه عن غيره؟

ثالثا: أهداف الدراسة:

١- تسليط الضوء على منهجية تعامل النحاة مع أصلي السماع والقياس في مجال التقعيد النحوي.

٢- دراسة مسائل السماع والقياس في (أمالي ابن الحاجب) والكشف عن منهجيته في هذا المجال.

٣- تحديد المبادئ العامة التي سار عليها ابن الحاجب في أماليه للتقعيد النحوي عبر استخدام أصلي السماع والقياس.

٤- دراسة مدى التزام ابن الحاجب في أماليه بالمنهج الذي ارتضاه لتقرير الأحكام النحوية عبر السماع والقياس.

٥- ربط الجيل الحالي من الباحثين ومحبي العربية بالموروث النحوي لكبار علماء الامة من العصور السالفة.

٦- الوقوف على قيمة أصول النحو في الدرس اللغوي العربي.

رابعا: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يأتي:

١- من الحقائق المعلومة لدى الباحثين في مختلف ميادين اللغة العربية أن الموروث اللغوي الضخم الذي نقل لنا عبر العصور من مصنفات لغوية بالغة الأهمية لم تنل من أبناء هذا الجيل من محبي العربية وباحثيها القدر المأمول من الدراسة والعناية، فعلى الرغم من تكرار المحاولات لسبر أغوار هذا الموروث إلا أن ما تم تقديمه حتى اليوم لا يوازي مطلقا ذلكم الكم الهائل من الجواهر النفيسة التي تركها لنا جيل الرواد من علماء العربية، لذلك فإن دراسة (تحقيق القواعد النحوية في أمالي ابن الحاجب) تعد خطوة مهمة في هذا الاتجاه، لعلنا بذلك نعوض شيئا من تقصيرنا في حق هذا الموروث النفيس.

٢- تبحث هذه الدراسة في العقلية النحوية لأحد نحاة جيل الرواد، ومنهجية تعامله مع أصلين مهمين من أصول النحو العربي، لعلنا بذلك نقدح أذهان أبناء عصرنا، ونشحذ هممهم للمضي قدما في استكمال ما بدأه أولئك العظماء.

٣- تعزيز الدراسات التي تتناول البحث في أصول النحو العربي يفتح المجال للمهتمين من المختصين بدراسة اللغويات الحديثة؛ إذ يعد فرصة سانحة لهم لبحث أوجه التوافق والخلاف بين النحو التراثي من جهة، واللغويات الحديثة من جهة أخرى.

٤- يحظى كتاب الأمالي لابن الحاجب بقبول ورواج بين أوساط محبي العربية من باحثين ومتعلمين، كما ان مصنف الكتاب ينال مكانة رفيعة بين علماء العربية.

خامسا: الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي أفدت منها في سبيل إتمام هذه الدراسة:

١- السماع والقياس في كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) للسيوطي: أعد هذه الدراسة الدكتور د. إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، ونشرها في مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠١٣، وتناول فيها المواضع التي استخدم فيها السيوطي في الهمع السماع والقياس، إذ يورد المواضع محل الدراسة من المسائل المتعلقة بالسماع، ثم من المسائل المتعلقة بالقياس، قبل أن يختتم دراسته بمجموعة من النتائج، منها:

- جمع السيوطي أدلة النحو من العلماء السابقين وهي عنده أربعة: (السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال).

- إن السماع في بداية النشأة لا يزيد على استنباط القوانين في اللغة العربية المحكية، ولكنه في المراحل المتأخرة يصبح طريقة من طرائق الاستدلال الكثيرة.

- لم يتحدث النحويون القدماء عن قواعد السماع حديثا نظريا مباشرا، بل نثروا في مواضع متفرقة من كتبهم أصولا ونظرات فيها.

- القياس ركن أساس في النحو واللغة، وإنكار القياس في النحو العربي لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس.

- تأثر القياس النحوي عند العرب بالفقه الإسلامي، وتأثر بعلم الكلام أيضا.

٢- السماع والقياس بين النظام وزكريا الأنصاري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب: كتبت هذه الدراسة الباحثة شيماء محيي رباط، ونشرتها في (حوليات آداب عين شمس)، المجلد ٤٣، (يوليو – سبتمبر) ٢٠٠٥، وتناولت فيها الباحثة بعض الأدلة والأصول التي استند إليها كل من النظام وزكريا الأنصاري في شرحهما على شافيه ابن الحاجب في محاولة منها للموازنة بينهما فيما اعتمدا عليه من هذه الأدلة التي اتخذها الشارحان وسائل من شأنها تقريب فهم عبارات ابن الحاجب في شافيته بما يخدم الدرس الصرفي، وقد درست هذه الأدلة والأصول في مبحثين: (السماع، والقياس). وقد توصلت في نهاية دراستها إلى أن الشارحين لم يختلفا عن بعضهما كثيرا فيما يتعلق بتعاملهما مع أصلي القياس والسماع.

٣- ابن الحاجب في كتابه الأمالي (آراؤه في الآيات القرآنية والمفصل): وهي رسالة دكتوراه للباحث محمد هشام عبد الدايم، قدمها لجامعة عين شمس في القاهرة عام ١٩٦٩، وتناولت الدراسة مباحث مهمة تتعلق بكتاب الأمالي لابن الحاجب منها:

- منهج ابن الحاجب في الأمالي القرآنية.

– أماليه على أشعار المتنبي، ونقده لها ولأشعار غيره من الشعراء.
– المقارنة بين أمالي ابن الحاجب وأمالي ابن الشجري.
– ابن الحاجب وموقفه من المدارس النحوية.
– أصول النحو وفروعه عند ابن الحاجب.
– مكانة ابن الحاجب بين النحاة.

٤– أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب (دراسة تركيبية تطبيقية): وهي رسالة دكتوراه للباحث سليمان عودة أبو صعيليك مقدمة لجامعة اليرموك الأردنية ٢٠٠٦، وقد جعلها الباحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، فجعل التمهيد في مبحثين: الأول: تناول التعريف بابن الحاجب، والثاني: تناول التعريف بكتاب الأمالي. وتناول الفصل الأول موقف ابن الحاجب من السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وجاء في أربعة مباحث. أما الفصل الثاني فقد أفرده للعلة النحوية بقسميها اللفظية والمعنوية، والتعليل، والعامل النحوي، وقسمه إلى ثلاثة مباحث. وبحث في الفصل الثالث التأويل النحوي في ثلاثة مباحث: الأول: التأويل وتوجيه القراءات، والثاني: التأويل والإعراب، والثالث: التأويل والحذف. ثم ختم الباحث رسالته بمجموعة من النتائج التي توصل إليها بحثه.

٥– الشواهد في الدرس اللغوي العربي (أهميتها أنواعها ووظيفتها): وهي دراسة نشرتها د. مليكة بن عطاء الله في مجلة الذاكرة الجزائرية، العدد العاشر، يناير ٢٠١٨، وتناولت فيها الشواهد في الدرس اللغوي العربي من حيث أهميتها، وأنواعها التي تعددت حسب اعتبارات مختلفة، كما تناولت وظيفة الشواهد التي تنوعت بين إفادة المتلقي وإمتاعه، وإثبات حكم في مسألة من مسائل اللغة. كما عرجت الدراسة على الضوابط المختلفة التي وضعها علماء اللغة في استعمال الشواهد، ثم بينت لماذا كان الشاهد الشعري الأوفر حظا في الاستعمال.

٦– السماع اللغوي: رسالة ماجستير قدمها الباحث علي أحمد العبدي الفريح لجامعة اليرموك الأردنية عام ١٩٩٧، ودرس في فصلها الأول مفهوم السماع، ودواعي نشأته، ودور الرواة في التأسيس لهذا المفهوم. ثم تناول في الفصل الثاني وثيقة الفارابي في السماع اللغوي، لينتقل بعد ذلك لدراسة مصادر السماع، وطرائقه، وضوابطه من جهة السامع والمسموع في الفصلين الثالث والرابع. أما الفصل الخامس فقد خصصه لدراسة مواقف القدماء والمحدثين من السماع اللغوي.

٧– القياس النحوي (أصوله وضوابطه ووظيفته في بناء مدرستي الكوفة والبصرة): كتبها الباحث مبارك حسين نجم الدين بشير وقدمها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القرآن الكريم

والعلوم الإسلامية في السودان عام ٢٠٠٣، وتطرق فيها إلى عدة مباحث، منها: مفهوم القياس، وأنواعه، وأركانه، ومصادره، والعلاقة بين القياس والصوغ اللغوي، والعلاقة بين القياس والاستشهاد، والقياس والعامل، وأثر أصول الفقه في أصول النحو، ودور القياس في بناء مدرسة الكوفة، ودور القياس في بناء مدرسة البصرة.

٨- منهج ابن الحاجب ومذهبه النحوي من خلال كتابه الكافية (دراسة وتحليل): وهي رسالة علمية للباحثة إخلاص نصر الريح حسين، قدمت لجامعة اليرموك عام ٢٠٠٥، وقد استهدفت الباحثة في رسالتها هذه إبراز أهمية كتاب الكافية، وبحث كيفية تعامل ابن الحاجب مع الموروث النحوي القديم، وتوضيح المنهج الذي اتبعه ابن الحاجب في الكافية، واستعراض الآراء التي انفرد بها، وتوضيح مذهبه النحوي، وتعامل ابن الحاجب في كافيته مع آراء المدارس النحوية.

تحقيق القواعد النحوية بين السماع والقياس في أمالي ابن الحاجب:

المبحث الأول: السماع وتحقيق القواعد النحوية في الأمالي:

- السماع في النحو العربي[١]:

يعد السماع من أصول النحو المهمة التي اعتمد عليها النحاة في تحقيق القواعد النحوية في سبيل الوصول إلى المستوى الفصيح من الكلام، إذ اعتمدوا على السماع بمختلف مراتبه وأنواعه لإقرار قاعدة ما، أو نفيها، لاسيما اعتمادهم في هذا المجال على ما جاء في القرآن الكريم والمنقول من شعر عصور الاستشهاد، إضافة إلى المنثور من كلام العرب الفصحاء.

وقد عرف العلماء قيمة الشاهد قديما وحديثا، وبينوا مواقفهم من الاستشهاد بالشعر والقرآن الكريم والحديث والأمثال. ويعد الشاهد في النحو العربي المادة اللغوية الأساسية للغة، ما دفع اللغويين إلى العناية بالشاهد في دراساتهم، فكثيرا ما كانوا يستشهدون بالأشعار أو بكلام العرب فضلا عن القرآن الكريم والقراءات القرآنية في كثير من القضايا والمسائل النحوية التي درسوها.

ولقد أفرد العلماء مصنفات عديدة لبيان الموقف الصحيح من الاستشهاد بالشعر والقرآن الكريم والحديث والأمثال، وقد ظهر ذلك جليا في كتب أصول النحو، وفي مقدمتها: كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة) لابن الأنباري، و(المزهر في علوم اللغة)،

[١] : الجهود اللغوية لابن السراج، الدكتور مجدي إبراهيم يوسف، ص ٧٥، نشأة النحو، محمد الطنطاوي، ص٥٠، الدرس النحوي في القرن العشرين، دكتور عبدالله جاد الكريم، ص٦٢، المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، ص٤٦، الفكر النحوي عند العرب (أصوله ومناهجه)، د. علي مزهر الياسري، ص١٥١.

و(الاقتراح في علم أصول النحو) للسيوطي. إضافة إلى ما جاء في (خزانة الأدب) للبغدادي في مبحث (الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف)، وكتاب (إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد) للألوسي.

كما أن المحدثين أولوا هذه القضية اهتماما بالغا، ويتضح ذلك في مصنفات عديدة منها: كتاب الدكتور محمد عيد (الرواية والاستشهاد باللغة)، وكتابي الدكتورة خديجة الحديثي (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه)، و(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث).

ويعرف ابن الأنباري السماع بقوله: ((هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))[٢]. وهو بهذا التعريف يقرر حدود السماع المأخوذ بها عند معظم اللغويين؛ إذ يشترط في المنقول الفصاحة وصحة النقل والتواتر، مع اختلاف في بعض هذه المعايير عند عدد من النحاة كالذي جاء عند السيوطي في المزهر بشأن اشتراط التواتر في نقول اللغة والنحو، فدعوى التواتر عنده في هذا المجال متعذرة[٣].

ومن الملاحظ في معظم كتب النحاة تعويلهم عند استنباط القواعد والأحكام على المنقول من الشعر بصورة تفوق تعويلهم على ما جاء في نصوص القرآن الكريم، فتراهم يعتمدون الشاهد الشعري في تحقيق المسائل على حساب الشاهد القرآني ناهيك عن شواهد الحديث الشريف، وأمثال العرب: ويرى بعض الباحثين أن السبب في ذلك يرجع إلى عدد من الأسباب، أهمها[٤]:

- المنزلة الكبيرة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام.
- احتجاج الفقهاء بالشعر في تفسير وتوضيح مفردات القرآن.
- قلة النثر الذي وصل النحاة عن العصر الجاهلي.
- أن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء المعتد بشعرهم نظرة تقرب من التقديس.
- أن رواية الشعر أدق من رواية النثر.
- أن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور.
- كثرة المنقول من الشعر مقارنة بالمنقول من النثر فرضت على النحاة أن يكون استشهادهم بالشعر أكثر من استشهادهم بالنثر.

---

[٢] : لمع الأدلة في أصول النحو، للأنباري، ص (٨١).
[٣] : المزهر في علوم اللغة، السيوطي، ص (١١٥/١).
[٤] : الشواهد والاستشهاد في النحو، الدكتور: عبد الجبار النايلة، ص (٣٢)، مدرسة الكوفة، الدكتور مهدي المخزومي، ص (٣٢٨).

- السماع في أمالي ابن الحاجب:

أولا: الشاهد القرآني في الأمالي:

١- الاستشهاد بالقرآن الكريم:

الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية من الأصول التي اعتنى بها اللغويون والنحاة، والاحتجاج بالشاهد القرآني أمر لا خلاف فيه بينهم، فالذي ((استقر عليه الرأي بين جمهور العلماء من القدماء أن نصوص القرآن يحتج بها في تقعيد اللغة، ولا خلاف بينهم في ذلك))[٥]. غير أنهم اختلفوا في الاحتجاج بالقراءات القرآنية الشاذة، ففريق منهم أجاز هذا الأمر، وفريق آخر لم يجزه. يقول البغدادي بعد أن ذكر الخلاف في الاحتجاج بالقراءات الشاذة: ((أما ربنا تبارك وتعالى فكلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه))[٦].

ويقف (ابن الحاجب) موقفا صارما فيما يتعلق بالشاهد القرآني، وبدا ذلك واضحا في إملاءاته على الشواهد والنصوص والقراءات القرآنية التي احتفى بها احتفاء ملحوظا، إذ بلغ عدد إملاءاته في هذا المجال (١٣٩) إملاء من أصل (٢١٥) إملاء جاءت في مصنفه، إذ يعد هذا المجال أكثر المجالات التي أملى عليها (ابن الحاجب) لتلاميذه، كما أن عدد الشواهد القرآنية الواردة في أماليه بلغ (٣٩٢) شاهدا، مقارنة ب(١٩٧) شاهدا شعريا، و(١٣) حديثا نبويا، و(٧) أمثال[٧].

ويلاحظ في أمالي (ابن الحاجب) تقديمه الشاهد القرآني على ما عداه من الشواهد الأخرى، فالأولوية عنده للنص القرآني على أي قراءة ورد عليها من القراءات السبع، إذ لا ضعف عنده في القراءات السبع، فهو يرى أن القراء السبعة ليس في قراءاتهم لغة ضعيفة ليس لها توجيه صحيح عند النحاة[٨].

ويشهد على ذلك ما جاء في أحد إملاءاته عند حديثه عن إعراب قوله تعالى:
{لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر} (النساء: ٩٥)، إذ قال في معرض حديثه وتفصيلاته على إعراب هذه الآية في سبيل ترجيح الرأي الذي اختاره: ((والذي يقوي ذلك أن الخفض لم يأت في السبعة لضعفه))[٩]، فنلمس في هذه العبارة رأي (ابن الحاجب)

---

[٥] : في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، ص٤٩.
[٦] : خزانة الأدب، البغدادي، (٩/١).
[٧] : انظر: فهارس الأمالي: (٨٩٣/٢-٩١٧).
[٨] : الآراء اللغوية لابن الحاجب (مقدمة الأمالي)، الدكتور فخر قداره، ص (٨٢ – ٨٣).
[٩] : الأمالي: (٢٤٦/١).

في القراءات السبع الذي يمكن فهمه ضمنيا على الرغم من عدم تصريحه به. ومفاد رأيه أن الضعف في القراءات السبع غير وارد، فكل ما جاء في هذه القراءات مما كان ظاهره ضعفا فإن له توجيها عند النحاة.

ومن شواهد تقديم (ابن الحاجب) للشاهد القرآني على غيره من الشواهد الأخرى ما جاء في الإملاء الثاني عند حديثه عن وجه التعقيب في قوله تعالى: {كذلك سلكناه في قلوب المجرمين، لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم، فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون، فيقولون هل نحن منظرون} (الشعراء / ٢٠٠-٢٠٣) إذ قال: ((وهو على وجهين: أحدهما: أن يراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها، فيستقيم تعقيبه بالإتيان بغتة، وإطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير. قال الله تعالى: {إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن}. ومعلوم أن الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل. وإنما المراد: فقاربن بلوغ الأجل.

ويدلك على أن بلوغ الأجل ظاهر في انقضاء العدة قوله: {وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن} الآية. الوجه الثاني قوله: {فيأتيهم بغتة}. أخذه لهم بعد رؤيته هو البغتة، فإنه لا يلزم من رؤيته أن يكون آخذا لهم وهو لا يشعرون، لأنهم قد يرونه ولا يعتقدون أنه عذاب البتة فيأخذهم بغتة وهم لا يشعرون. كقوله: {وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم}. وقد يرونه ويعتقدونه عذابا ولكن لا يعتقدون أنه لهم فيأخذهم بغتة بعد رؤيته. كمن يرى نارا وتأخذه بغتة فيصح أن يقول: رأيت النار فأخذتني بغتة من غير أن أشعر بأخذها لا برؤيتها))[١٠].

فلو أنا تأملنا في ما جاء عند (ابن الحاجب) في هذا الإملاء لوجدنا أنه استشهد بثلاثة شواهد قرآنية لبيان وجه التعقيب في الآية الكريمة محل الشرح، ولم يورد في هذا الإملاء شاهدا شعريا واحدا على الرغم من أن الحديث عن الآية فيه ملامح معجمية، ومن المعلوم أن الشاهد الشعري من أكثر الشواهد التي يمكن الاستعانة بها عند الحديث عن المسائل التي لها صلة بالمعجم، وعلى الرغم من ذلك فإن (ابن الحاجب) لم يلجأ إلى الشاهد الشعري وذهب إلى الشاهد القرآني حين استخدم ثلاث آيات في موضع الاستشهاد، بل إنه لجأ إلى المثال المصنوع في قوله: ((كمن يرى نارا وتأخذه بغتة فيصح أن يقول: رأيت النار فأخذتني بغتة من غير أن أشعر بأخذها لا برؤيتها))، وعلى الرغم من ذلك لم يورد شاهدا شعريا

[١٠] : الأمالي: (١١١/١).

واحدا في هذه المسألة، وفي هذا الأمر إشارة جلية لاستغنائه بالشاهد القرآني عما سواه من الشواهد الأخرى.

ومن ذلك أيضا ما جاء في إملائه لتوجيه قوله تعالى: {فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد} (الفجر/٢٦) إذ قال: ((العامل في الظرف (يعذب). وقد جاء ما بعد النفي عاملا في الظرف في مواضع متعددة، كقوله: {فيومئذ لا يسأل}، و{قل يوم الفتح لا ينفع}، و{فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم}. وهو كثير))[١١].

ومنه ما جاء عند حديثه عن إضافة (كلا) و(كل)، إذ يقول: ((إذا أخبر عنه فالفصيح أن يخبر عنه بمفرد، فتقول: كلا الرجلين جاءني، ولو قلت: جاءاني، كان غير فصيح. قال الله تعالى: {كلتا الجنتين آتت أكلها}، ولم يقل: آتتا))[١٢]. فها هو في هذا الإملاء يستدل على اللغة الفصيحة لإضافة لفظة (كلا) بآية قرآنية دون أن يورد في إملائه –رغم استفاضته فيه– أي شاهد شعري أو نثري عدا ما أورده من نص قرآني، وفي هذا إشارة لموقفه من الشاهد القرآني الذي يقدمه على غيره من الشواهد، بل إن إيراده له يغنيه عن إيراد غيره من الشواهد الأخرى، على الرغم من أن المقام مقام تعليم وشرح وتفصيل، ومثل هذا المقام يعمد فيه عادة إلى سوق العديد من الشواهد بمختلف أصنافها لترجيح الرأي المختار، وتعزيزه في نفوس التلاميذ.

ثم يكمل (ابن الحاجب) حديثه في الإملاء ذاته إلى أن يقول: ((ثم لا يخلو إما أن يذكر مضاف (كل) معها أو لا يذكر، فإن ذكر فالإخبار بالمفرد في الأكثر، قال تعالى: {وكلهم آتيه يوم القيامة فردا}، و(آتيه) مفرد. وإذا لم يذكر معها فالإخبار بالجمع، قال الله تعالى: {وكل أتوه}. وآتوه، على القراءتين. وقال: {وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم}. وسر ذلك هو أنه إذا لم يذكر أرادوا أن ينبهوا على ذلك بخصوصية اللفظ الدال على الجمع إن كانت (كل) تشعر بذلك))[١٣].

يلاحظ فيما سبق أنه أورد في معرض حديثه عن ذكر مضاف لفظة (كل) أو عدم ذكره شاهدا قرآنيا يحتج به على رأيه في هذه المسألة دون ذكر شاهد غيره، وهو بذلك يرسخ قناعة لدى المتأملين لأماليه أن الشاهد القرآني هو العمدة عنده، ففيه الفصل، وفيه الاستغناء عن غيره من الشواهد الأخرى.

---

[١١] : الأمالي: (١١٢/١).
[١٢] : الأمالي: (٧٧٩/٢).
[١٣] : الأمالي: (٢/ ٧٨١).

٢- القراءات القرآنية في الأمالي:

ألمحت في المبحث السابق إلى موقف صاحب الأمالي من القراءات القرآنية، غير أني أتناول هنا موقفه منها بشيء من التفصيل. إن المتأمل في الأمالي يجد أن ابن الحاجب أولى القراءات القرآنية عناية ملحوظة ناهيك عن عنايته بالشاهد القرآني وتفضيله إياه على غيره من الشواهد، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى التعليم الذي تلقاه (ابن الحاجب) في سنين عمره الأولى، إذ بدأ طلبه للعلم تلميذا عند كبار القراء ومنهم الشاطبي والغزنوي واللخمي، ثم درس الفقه وصار علما من أعلام الفقه المالكي[١٤]، لذا فتأثره بالقرآن وعلومه كان واضحا، فالقرآن هو الذي فتح له باب الدراسات اللغوية، وهذا ما أورثه عنايته بالقراءات القرآنية.

ويرى (ابن الحاجب) في الأمالي أن القراءات القرآنية الثابتة لا يقع فيها الضعف، ولا يلحقها التعارض، فالقراءات عنده لا يعارض بعضها بعضا، وما جاء منها في ظاهره معارضا لقراءة أخرى فلا بد من تأويله. وقد تبنى (ابن الحاجب) هذا الرأي من منطلق عنايته بالقرآن الكريم بقراءاته الثابتة المختلفة، فجميعها عنده حجة ومادة للاستشهاد، وقوله بالتأويل فيما كان ظاهره التعارض جاء لتحصين هذه القراءات، وصياناتها من الطعن في عدم صحة الاحتجاج بها.

يقول في إملائه في توجيه القراءات في قوله تعالى: {وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال} (إبراهيم / ٤٦): ((قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى من (لتزول) ورفع الفعل بعدها، وهذه اللام على هذه القراءة بين المخففة والنافية. تلزم المخففة لتفصلها عن النافية، فيكون معنى قراءته: أن مكرهم تزول منه الجبال.

وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى من (لتزول) ونصب المضارع بعدها، لأنها اللام المؤكدة التي ينصب الفعل بعدها. إما بتقدير (أن) على قول البصريين، وإما بغيرها عل قول غيرهم. وتسمى لام الجحود لأنها لا تأتي إلا بعد جحد، فتكون (إن) نافية. والمعنى: ما كان مكرهم تزول منه الجبال. والجمع بين القراءتين، مع أن النفي والإثبات فيهما تواردا على صورة واحدة. ولا يستقيم تناقض القراءتين عندنا لأنهما ثابتتان بالتواتر، فكلاهما مقطوع به، فلا بد من التأويل))[١٥]. ثم يمضي في تأويل ظاهر تعارض القراءتين إلى أن يقول: ((فالجبال على قراءة الكسائي: الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات. والجبال على قراءة الجماعة:

[١٤] : وفيات الأعيان، ابن خلكان، (٢٨٤/٣)، البداية والنهاية، ابن كثير، (١٧٦/١٣)، مقدمة محقق أمالي ابن الحاجب: ص (٤٦).

[١٥] : الأمالي: (٢٦٠/١).

المعجزات العظام كالقرآن ونحوه. وعلى هذا التأويل لم يجيء النفي والإثبات باعتبار واحد. وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين القراءتين))[١٦].

اجتهد (ابن الحاجب) في الإملاء السابق في تأويل القراءتين اللتين قد يتوهم أن فيهما تعارضا، وعمل على تفنيد هذا الظن وبيان أن لكل منهما معنى خلاف الأخرى ينفي بمضمونه التعارض بينهما. وهو في هذا الأمر ينطلق من رأيه الذي ذكره صراحة بأنه لا تعارض في القراءات المتواترة عنده، وأن كل ما ظاهره التعارض في القراءات المتواترة فالواجب تأويله. ويأتي حرص (ابن الحاجب) على مثل هذه التأويلات من عظيم عنايته بالشاهد القرآني بمختلف قراءاته المتواترة؛ التي تعد عنده محلا للاحتجاج وأداة من أدوات الاستشهاد.

ومما جاء في هذا المجال في الأمالي توجيهه قراءات قوله تعالى: {وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم إنه بما يعملون خبير} (هود / ١١١). يقول: ((أما من قرأ: إن كلا لما، وهي قراءة ابن كثير ونافع، ف(إن) مخففة من الثقيلة، و(كلا) منصوب بها على إحدى اللغتين في الإعمال والإلغاء، وهي لغة فصيحة. واللام هي اللام الفارقة، و(ما) زائدة، أو بمعنى الذي. و(ليوفينهم) جملة في موضع خبر (إن)، واللام فيها لام القسم، وحسن زيادة (ما) على القول بأنها زائدة لما قصد إلى جعل (ليوفينهم) جواب قسم، فلم يحسن على اجتماع اللامين: اللام الفارقة، ولام جواب القسم، فلولا (ما) لقيل: ليوفينهم، فزيدت لتفرق بينهما، أو صلة لها لما جعلنا (ما) موصولة، كأنه قيل: وإن هؤلاء الذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم.

وأما قراءة أبي بكر فلها وجهان: أحدهما الوجوه المذكورة في قراءة ابن عامر، فتكون (إن) مخففة من الثقيلة في قراءتهم. والوجه الثاني: أن تكون (إن) نافية، ويكون (كلا) منصوبا بفعل مضمر تقديره: وإن أرى كلا، أو وإن أعلم ونحوه، و(لما) بمعنى إلا كقوله: {إن كل نفس لما عليها حافظ}. ومن ههنا كانت أقل إشكالا من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد ذلك الاستبعاد، وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد، ولذلك اختلف في مثل قوله:

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

هل هو منصوب بفعل مقدر أو نون ضرورة؟ فاختار الخليل إضمار الفعل واختار يونس التنوين للضرورة))[١٧].

---

[١٦] : الأمالي: (٢٦١/١).

ونلاحظ في الإملاء السابق وضوح منهج (ابن الحاجب) تجاه القراءات القرآنية، إذ يوجه القراءات المختلفة للآية الواحدة وجوها لغوية تحافظ على سلامة الاحتجاج بها، وتحفظها من شبهة التعارض التي تؤدي بها إلى بطلان صحة الاستشهاد فيها.

ومن ذلك ما ورد في حديثه عن فتح وكسر همزة (أن) في قوله تعالى: {أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين} (الزخرف / ٥) في قراءات مختلفة، إذ حرص على تأكيد اتحاد معنى الفتح والكسر في هذا الموضع، لنفي شبة التعارض بين القراءات الواردة في هذه الآية، فقال بعد تفصيل أطال فيه: ((وأما قراءة حمزة ونافع والكسائي بالكسر، فشرط يدل على جوابه ما تقدمه، فانسحب معنى الإنكار على ما دل على جوابه باعتباره، فصار بهذا التقدير كمعنى المفتوحة، لأن المفتوحة إذا كانت تعليلا فمعناها: أن ما قبلها مسبب لما في حيزها، فكذلك المكسورة إذا كان ما قبلها دالا على جوابها تدل على أن ما في حيزها سبب لما تقدمها. فتحقق أن المعنى في المكسورة إنكار الاهمال المسبب عن كونهم مسرفين لما علق على الشرط، فرجعا بهذا التقدير إلى معنى واحد))[١٨].

والذي يمكننا تأكيده بعد استعراض هذه النماذج من الأمالي هو أن ابن الحاجب أولى القراءات القرآنية منزلة رفيعة في مصنفه هذا، فالقراءة القرآنية الثابتة هي عنده مصدر من مصادر السماع دون ريب أو جدال.

٣- صورة إيراد الشاهد القرآني:

لم يلتزم صاحب الأمالي بمنهجية متسقة عند إيراده للشاهد القرآني، فتارة يورد كلمة من الآية، وتارة يكتفي بموضع الشاهد، وأحيانا قليلة يتوسع في بعض المواضع ليورد الآية موضع الشاهد كاملة، وفيما يأتي أورد نماذج لذلك:

أ- الاكتفاء بإيراد كلمة واحدة من الشاهد القرآني:

ومنه ما جاء في تعليل ابن الحاجب لجواز صرف مفردة قرآنية لتمام تناسب مطالع الآيات في السياق القرآني إذ يقول: ((ويجوز أن يكون صُرِفَ لتناسب رؤوس الآي كما في قوله: {قواريرا}[١٩] (الإنسان / ١٥)، وإجماع القراء على صرفه لا يمنع من ذلك)).

ومن ذلك أيضا ما جاء في إملاء له على مسائل تتعلق بنون التوكيد، فبعد أن استفاض وتوسع في تلك المسائل قال: ((فمن ثم قيل للواحد: اغزونّ كما تقول: اغزُ، وللمذكرين:

---

[١٧] : الأمالي: (١٦٥/١).
[١٨] : الأمالي: (١٩٣/١).
[١٩] : الأمالي: (٢٦٦/١).

اغزُنّ كما تقول: اغزوا اليوم، وللواحدة: اغزِنّ كما تقول: اغزِ اليوم. وتقول للواحد: رَيَنّ كما تقول: رَيّ، وللمذكرين: روُنّ، بواو مضمومة، كما تقول: روُوا اليوم، وللمرأة، رَينّ بباء مكسورة كما تقول: رَيِ اليوم، قال الله تعالى: {فإما ترين} (مريم / ٢٦). وقال: {لترون} (التكاثر / ٦))[٢٠].

ونلاحظ هنا إيراده كلمة واحدة من الشاهد القرآني في الموضع الأول: {قواريرا}، وكلمتين في الموضع الثاني: {فإما ترين} دون أ يورد النص الآية القرآنية موضع الشاهد كاملة. ولعل حفظ ابن الحاجب لكتاب الله واستذكاره لآياته على نحو دائم هو ما شجعه على أن يورد في إملاءاته شواهد قرآنية من كلمة واحد، أو كلمتين، فحفظه لنصوص الآيات، ومعرفته التامة بمواضعها جعله يفترض معرفة من يملي عليهم من رواد مجلسه بنصوص القرآن الكريم، فلا حاجة لسوق الشاهد كاملا في مثل هذه المواضع، أضف إلى ذلك حرصه على عدم الإطالة في الإملاءات، لا سيما حين يكون الإملاء الذي يمليه كثير التفاصيل والمسائل. ولو أننا نظرنا لأحوال طلاب العلم في ذلك العصر لوجدنا أن أول ما يبدؤون به منذ سني تعليمهم الأولى هو حفظ كتاب الله بإجادة وإتقان، ومثل هذه النخب من المتعلمين لا يحيجون شيوخهم إلى سوق الشاهد القرآني كاملا، بل تكفي حتى كلمة منه ليستحضروا هم بعد ذلك في أذهانهم بقية الشاهد.

ب- الاكتفاء بإيراد موضع الشاهد:

ومن ذلك ما جاء في معرض تعليقه على معنى قوله تعالى: {وترجون من الله ما لا يرجون} (النساء / ١٠٤) إذ يقول: ((فلما كان هذا الرجاء لا وجود له فيما يرجع إلى عدم نفعه نفاه الله عنهم، كما نفى أمورا هي موجودة فيهم حسا كالسمع والبصر، لما لم ينتفعوا بها صار وجودها وعدمها على حد سواء. قال الله تعالى: {فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم} (الأحقاف / ٢٦) الآية))[٢١]. وهو في هذا الموضع اكتفى بإيراد موضع الشاهد من آية سورة الأحقاف ولم يورد الآية كاملة غير أنه أشار إلى بقية الآية الكريمة بقوله: (الآية) بعد أن أورد موضع الشاهد منها، وهذه إشارة لا تصدر منه في كل إملاءاته.

ومنه ما جاء في توجيهه لفتح وكسر همزة (أنْ) في قوله تعالى: {أن كنتم قوما مسرفين} (الزخرف / ٥) ويقول فيه: ((الهمزة للإنكار، والفاء تدل على فعل مقدر قبلها يعطف عليه

[٢٠] : الأمالي: (٢/٥٥٩-٥٦٠).
[٢١] : الأمالي: (١/١٨٤).

ما بعدها، كأن المعنى: أنهملكم فنضرب عنكم الذكر أو نترككم أو ما أشبه ذلك. كما قيل في قوله تعالى: {أفلم يروا إلى ما بين أيديهم} (سبأ / ٩): إن التقدير: أعموا فلم يروا إلى ما بين أيديهم))[٢٢].

والحق أن ما سار عليه ابن الحاجب في الموضعين السابقين وغيرها من المواضع الشبيهة هو ما سار عليه جمهور النحاة عند التعامل مع الشواهد القرآنية على أغلب أحوالهم، إذ يلاحظ أنهم لا يكتفون بإيراد كلمة واحدة من الشاهد مخافة اللبس وانصراف الذهن إلى موضع غير الموضع المراد من النص القرآني، كما أنهم لا يوردون ما يزيد عن حاجة المقام من نص الآية موضع الشاهد خشية الإطالة.

ج- إيراد الآية موضع الشاهد كاملة:

وهو أمر لا يفعله ابن الحاجب إلا نادرا، ومن ذلك ما جاء في إملائه على معنى قوله تعالى: {وما علمناه الشعر وما ينبغي له} (يس / ٦٩)، ويقول فيه: ((ألا ترى إلى قوله تعالى: {وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون} (العنكبوت / ٤٨). ولذلك قال في عقيب هذه الآية: {ويحق القول على الكافرين} (يس / ٧٠). لأنه إذا انتفت الريب لم يبق إلا المعاندة فيحق القول عليهم حينئذ))[٢٣]. ونلاحظ في هذا الموضع أن المصنف أورد آية سورة العنكبوت كاملة على الرغم من أن موضع الشاهد هو قوله تعالى: {إذا لارتاب المبطلون}، غير أنه لم يكتف هنا بإيراد الشاهد منفردا -على ما جرت عليه عادته في أغلب أماليه- بل أورد الآية كاملة.

ويبقى أن نفسر -بعد استعراض هذه الأمثلة والنماذج- سبب اضطراب منهجية أمالي ابن الحاجب فيما يتعلق بكيفية إيراد الشاهد القرآني، وعل السبب في هذا الاضطراب هو طبيعة وأسلوب كتب الأمالي عامة، إذ جمعت مادة تلك الكتب بأسلوب أقرب إلى الارتجالية منه إلى المنهجية والتنظيم، وذلك أنها تعتمد على سيلان فكر المملي (الشيخ)، ووعي المملى عليه (التلاميذ)، وهو ما يبرر مثل هذه الاضطرابات المنهجية ليس على مستوى إيراد الشواهد القرآنية وحسب، بل على مستوى الكتاب عامة.

ثانيا: الشاهد الشعري في الأمالي:

١- الشاهد الشعري في أمالي ابن الحاجب:

[٢٢] الأمالي: (١٩٢/١).
[٢٣] : الأمالي: (٢٦٥/١).

عرف اللغويون العرب قيمة الشعر وأهميته في صياغة القواعد اللغوية، وتحقيق الأحكام النحوية، فهو مادة اللغة الباقية عبر العصور، تناقلها الرواة جيلا إثر جيل لسهولة حفظها ونقلها، حتى دونت في صفحات الكتب والمصنفات وصارت في متناول الجميع.

ومن الأقوال المأثورة في أهمية الشعر ما ورد عن ابن عباس بقوله: ((إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب))[٢٤]، فهو بذلك يكشف جانبا مهما لدور الشعر والشواهد الشعرية في الوصول إلى فهم آيات القرآن الكريم، ولو لم يكن للموروث الشعري سوى هذه القيمة لكفته، غير أن الوصول إلى فهم القرآن ما هو إلا جزء مما يؤديه الشاهد الشعري في اللغة العربية، فالشعر من الأدوات الأساسية في صياغة قواعد العربية، وتحديد المستوى الفصيح للغة، وتصويب لحن الكلام.

وقد حدد اللغويون الشعراء الذين يستشهد بشعرهم في طبقتين:

الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم من عاش في الفترة التي سبقت الإسلام كامرىء القيس والأعشى.

والثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ومنهم لبيد وحسان، فشعر شعراء هتين الطبقتين يستشهد به إجماعا دون خلاف بين اللغوين، أما من تلاهم من المولدين أمثال بشار بن برد وأبي نواس فلا يستشهد بشعرهم[٢٥].

واهتم علماء اللغة بالشواهد الشعرية، فاعتنوا بشرح الشواهد التي استشهد بها اللغويون في مصنفاتهم نظرا لقيمة الاستشهاد بالشعر في اللغة العربية، فحظي كتاب سيبويه على سبيل المثال باهتمام كبير من قبل علماء اللغة ممن صنف في شرح شواهده، ومن ذلك: شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (٣٣٨ هجرية)، وشرح أبيات سيبويه لمحمد بن يوسف السيرافي (٣٨٥ هجرية).

وتعد الشواهد الشعرية من أعمدة السماع التي يعتمد عليها النحاة في التقعيد اللغوي، وتقرير القواعد النحوية، بل إن اعتماد اللغوين على المسموع من الشعر فاق اعتمادهم على غيره من المسموع من النثر لأسباب أثبتها في مبحث سابق من هذه الدراسة.

ولم يخالف (ابن الحاجب) من سبقه من اللغويين والنحاة فيما يتعلق بالاستشهاد بالشعر في مختلف المسائل اللغوية والأحكام النحوية، غير أنه كان يعطي الأولوية للشاهد القرآني

[٢٤] : المزهر: (١٩٣/٢).

[٢٥] : إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد، الألوسي، ص ٦٤، خزانة الأدب: (٥/١).

كما قررنا ذلك في مبحث سابق. فقد عمد في أماليه إلى الاستشهاد بالكثير من الشواهد الشعرية في مواطن مختلفة –بلغ عددها سبعا وتسعين ومئة شاهد– عند حاجته إلى ترجيح رأي على رأي، أو بيان صواب قوله في مسألة ما، أو عند سعيه للتوسع بالشرح وزيادة التوضيح لتلاميذه الذين يملي عليهم، ومن ذلك ما جاء في إملائه على أوجه إعراب (لا حول ولا قوة إلا بالله). إذ يقول: ((فيها خمسة أوجه: فتحهما على أن يكون كل واحد منهما مع متعلقه جملة مستقلة وعطفت الجمل بعضها على بعض. وفتح الأول ونصب الثاني، على أن تكون (لا) الثانية تأكيدا، والاسم بعدها معطوف على الاسم الأول على اللفظ، كقولهم: لا أب وابنا، ورفع الثاني على أن يكون كالنصب، إلا أنه على المحل كقوله:

لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

وأن ترفعهما جميعا على أنهما مبتدءان، أو على أن (لا) بمعنى (ليس). وإنما حسن الرفع فيهما عند التكرير إما على الابتداء أو على أنها بمعنى (ليس).

وضعف جعلها بمعنى (ليس) على الانفراد، وضعف وقوع المبتدأ بعدها على الانفراد، مثل قولهم: لا حول منفردا، أو لا رجل قائما، من حيث كان شبهها ب(إن) شبها قويا، فقوي لذلك إعمالها كعملها))[٢٦].

فقد لجأ (ابن الحاجب) في الإملاء السابق إلى الشاهد الشعري وهو (لا أب وابنا) لبيان جواز عطف الاسم بعد (لا) على الاسم الأول في جملتها لفظا، فيما جاء بشاهد آخر في قوله: (لا أم لي إن كان ذاك ولا أب) تدليلا على جواز رفع الاسم الثاني في جملة (لاحول ولا قوة إلا بالله) على المحل، فجاء بالشواهد الشعرية في معرض الشرح والتمثيل في المسألة السابقة.

ومن المواطن التي استشهد فيها (ابن الحاجب) بالشاهد الشعري ما ورد عنه عند إملائه في توجيه قراءة خفض (أرجلكم) في قوله تعالى: {وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم} (المائدة / ٦) إذ قال: ((من قرأ بالخفض فعطفا على قوله: برؤوسكم. والمراد: واغسلوا أرجلكم. وليس الخفض على المجاورة، وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلق، جوزت ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريكه في أصل الفعل إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر، كقولهم: تقلدت بالسيف والرمح، وعفلتها بالتبن والماء.

[٢٦] : الأمالي: (٥٩٣/٢).

وقال الإمام إنه مخفوض على الجوار، وليس بجيد، إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب، فلتحمل الآية على ما ذكر))[٢٧].

فقد عمد (ابن الحاجب) في هذا الإملاء إلى الاستشهاد بشاهد شعري في قوله (علفتها بالتبن والماء) لتوجيه قراءة قرآنية، وهي ضمن مواطن عديدة استشهد فيها صاحب الأمالي بالشاهد الشعري لتأكيد صحة بعض القراءات القرآنية في آيات مختلفة، والتدليل على تواترها وعدم شذوذها.

ومن مواطن الاستشهاد بالشعر للوصول إلى الأحكام النحوية عند (ابن الحاجب) ما جاء في إملائه عن (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط، فبعد أن بسط القول في هذا الموضوع قال: ((والوجه الثاني: قول الأخفش أن يكون مبتدأ، ما بعده من الفعل خبره، والتزموا الفعل خبرا تنبيها على اقتضاء (إذا) للشرط كما التزموا في خبر (إن) الواقعة بعد (لو) الفعل لما تقتضيه (لو) من ذلك، وعليه حمل قوله: {إذا السماء انشقت} وكلا القولين سائغ. فالأولى تجويزهما من غير رد لأحدهما، والذي يدل على تجويز الأمرين الإطباق في جواز الرفع في قوله:

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته

ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال، إذ التقدير حينئذ: إذا بلغت، فيتعين النصب))[٢٨]. ففي هذا الإملاء أورد شاهدا شعريا في قوله (إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته) ليدلل على جواز وجهين من أوجه التأويل النحوي في معرض تفصيله في هذه المسألة.

ومما يجدر الإشارة إليه عند حديثنا على الشاهد الشعري عند (ابن الحاجب) عنايته بالكثير من الشواهد الشعرية عن طريق إيراد إملاء خاص ببعضها، إذ ورد في أماليه إملاءات خاصة بشواهد شعرية تناول فيها شرح هذه الشواهد أحيانا، وإعرابها أحيانا أخرى، وشرحها وإعرابها في بعض الإملاءات. ومما جاء في ذلك قوله مليا على بيت كعب بن زهير: ((وهو:

صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

[٢٧]: الأمالي: (٢٧٩/١-٢٨٠).
[٢٨]: الأمالي: (٢٩٦/١).

صبحناهم أي: سقيناهم، من الصبوح، وهو شرب الغداة، وهو نقيض الغبق. (مرهفات) على أنه مفعول ثاني، على طريق التمثيل كقوله:

تحية بينهم ضرب وجمع

كأنه لما جعل مكانه سمي باسمه. وأبار: أهلك. وذوي أرومتها: مفعول مقدم. والأرومة: الأصل، وذووها: فاعل أبار. والضمير في (ذووها) راجع إلى المرهفات، أي: أهلك ذوي أصلها أصحاب المرهفات، وإنما يعني نفسه ومن أخبر عنه، لأن المرهفات لهم، فهم أصحابها، ولكنه جعل الفاعل ظاهرا إظهارا وتوكيدا، لأنهم أصحاب المرهفات. والضمير في أرومتها يعود على الخزرجية. وكان القياس يقتضي أن يقول: أبرناهم بها، ولكنه عدل إلى الظاهر لما ذكرناه))[٢٩]. فقد أورد في إملائه هذا شاهدا من الشواهد الشعرية المستعملة في كتب النحاة وتناول مفرداته بالشرح، وفصل في بيان معنى هذا الشاهد.

٢- صورة إيراد الشاهد الشعري في الأمالي:

يلاحظ المتأمل في كتاب الأمالي ان ابن الحاجب لم يكن حريصا -عند استخدامه الشاهد الشعري في تقرير القواعد النحوية- على إيراد الشاهد كاملا، بل كان يكتفي بموضع الشاهد أحيانا، أو شطر البيت المتضمن للشاهد في معظم إملاءاته دون إيراد البيت كاملا. ولم يكن أيضا حريصا على الإشارة إلى موضع الشاهد تحديدا، أو قائله بل كان يورده دون الإشارة إلى ذلك، معتمدا في ذلك على فهم تلاميذه، وسعة اطلاعهم على الشواهد النحوية وأشعار العرب. ويمكن أن نلخص صورة ورود الشاهد الشعري في أمالي ابن الحاجب وفق الآتي:

أ- إيراد البيت الشعري موضع الشاهد كاملا:

يعمد ابن الحاجب في مواضع قليلة من الأمالي إلى إيراد البيت الشعري موضع الشاهد كاملا، أو إيراد أكثر من بيت، ومن أمثلة ذلك ما جاء في إملائه على مسألة (إسقاط حرف الجر والعطف مع "إياك") إذ يقول: ((فلا يجوز حذف الواو لأنه إن كان التقدير: إياك عن زيد، فلا يجوز حذف حرف الجر، وإن كان: وزيدا، لم يجز أيضا، لأن فيه حذف حرف العطف. وقد جاء في الشعر في كتاب سيبويه:

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعّاء وللشر جالب))[٣٠].

[٢٩] : الأمالي: (٣٤٤/١).
[٣٠] : الأمالي: (٦٨٦/٢).

ومن ذلك أيضا قوله في إملائه على (معنى وإعراب "على أنّ"): ((لأن المعنى: على أن العادة نسيان المصائب إذا تطاولت، والجزع على ما كان من المصائب قريب العهد، وهذا إضراب واستدراك لما تقدم من قوله: لا أنسى. وكذلك قوله وهو أيضا في الحماسة:

وقد زعموا أن المحب إذا دنا يمل وأن النأي يشفي من الوجد
بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد
على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود))[٣١].

فقد عمد ابن الحاجب في الموضعين السابقين إلى إيراد البيت الشعري –موضع الشاهد– كاملا في المثال الأول، وثلاثة أبيات في المثال الثاني تضمنت شاهدين اثنين على ما أراد بيانه عند حديثه عن معنى وإعراب (على أن).

ب– إيراد شطر من البيت الشعري موضع الشاهد:

يكثر في أمالي ابن الحاجب الاكتفاء بإيراد شطر من البيت الشعري موضع الشاهد، وهو ما جرت عليه العادة عند كثير من النحاة، إذ لا يكثرون من ذكر البيت الشعري كاملا على سبيل الاستشهاد، كما أنهم لا يلجؤون إلى ذكر جزء يسير من البيت الشعري إلا قليلا، بل الأغلب في استشهاداتهم الاكتفاء بإيراد شطر من البيت. ومن نماذج ذلك في الأمالي:

ما جاء عند إملائه على (قول للزجاجي والتعليق عليه) إذ يقول: ((وأما إذا قصدت معنى المبالغة في الذم أو المدح كان جائزا. يريد معنى قوله: {ما هذا بشرا} (يوسف/٣١)، لأن المعنى إثبات أمر أعلى من البشرية في مقصود المحكيّ عنه كقول الشاعر: فلستَ لإنْسِيٍّ ولكنْ لمَلأكٍ))[٣٢]. فقد أورد في الموضع السابق شطر بيت من الشعر للاستشهاد على معنى المبالغة في المدح، وتأكيد معنى آية سورة يوسف من أن المراد هو إثبات أمر أعلى من الطبيعة البشرية.

ومن ذلك أيضا قوله في إملائه على (إشكال في بيت للمتنبي): ((وإما من (حر) على تقدير أن يكون المراد وضعه موضع الجنس وهو المراد، كما وضع المعرفة موضع النكرة في قوله: ولقد أمرّ على اللئيم يسبني))[٣٣]. فقد استشهد في الموضع السابق بشطر من البيت الشعري موضع الشاهد للدلالة على أن المعرفة قد توضع موضع النكرة.

---

[٣١]: الأمالي: (٤٥٣/١-٤٥٤).
[٣٢] : الأمالي: (٨٤٥/٢).
[٣٣] : الأمالي: (٦٣١/٢).

ومنه كذلك ما جاء في إملائه على (معنى وإعراب بيت للمتنبي) إذ يقول: ((كأنه قال: أحيا ما قاسيت وأيسر ما قاسيت، فحذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني، أو حذف المضاف إليه من الثاني استغناء عنه بالأول، ثم أخر ليعتمد الثاني عليه من حيث اللفظ كما في قولك: نصف وربع درهم، وكقوله: إلا علالة أو بداهة [٣٤]سابح))[٣٥]. وأيضا ما جاء في إملائه على توجيه قراءات قوله تعالى: {إن هذان لساحران} (طه/٦٣) إذ يقول: ((وأما من قال: إنّ (إنّ) فيها ضمير الشأن محذوفا، والمراد: إنه هذا لساحران، فأضعف لدخول اللام في الخبر، ولأن حذف ضمير الشأن المذكور لم يثبت إلا شاذا في مثل قولهم: إن من يدخل الكنيسة يوما. وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق)).

ج- إيراد جزء يسير من البيت موضع الشاهد:

يرد في بعض المواضع من كتاب الأمالي أن يكتفي ابن الحاجب بإيراد كلمات قليلة من البيت الشعري موضع الشاهد المراد، ويترك أمر استحضاره للملى عليهم من رواد مجلسه، ومن ذلك:

ما جاء في إملائه على (مواضع وجوب تقديم الخبر) إذ يقول: ((ومعلوم أن دخول (أنّ) مع تقديم الخبر ممتنع، فكان تقديم (أنّ) لأنه الأصل لأولى إذا اتفقوا على امتناع دخول العوامل في الحاليين جميعا. ومنها: أن الاتفاق على جواز وقوع (أنّ) مبتدأةً بعد (إذا) في مثل قولهم: إذا أنه عبد القفا))[٣٦]. وفيه أورد جزءا يسير من البيت الشعري على سبيل الاستشهاد وهو قوله: ((إذا أنه عبد القفا)).

ومن ذلك أيضا قوله في إملائه على (موضع "أنّ" و "أنْ" إذا حذف عنها حرف الجر): ((ومذهب سيبويه أنهما في موضع نصب. فوجه قول سيبويه أنه اسم حذف منه حرف الجر فوجب أن يتعدى الفعل إليه فينصبه كما في قوله: {واختار موسى قومه} (الأعراف/١٥٥)، وأمرتك الخير. وهو واضح))[٣٧]. فقد أورد قول الشاعر: (وأمرتك الخير) على سبيل الاستشهاد، إذ لم يورد البيت كاملا، أو حتى شطره، بل اكتفى بذكر كلمتين منه.

ومنه كذلك قوله في إملائه على (الفائدة من ذكر الشيخ والشيخة في قوله: الشيخ والشيخة إذا زنيا): ((وقد علم أنهم لا يأخذون الإفال والأبكر في الديات، ولكنه على ما ذكرت في

[٣٤] : الأمالي: (١/١٥٧-١٥٨).
[٣٥] : الأمالي: (٢/٦٢٦).
[٣٦] : الأمالي: (٢/٥٧٢).
[٣٧] : الأمالي: (٢/٧١٢-٧١٣).

الديات في تقليل ما يؤخذ وتخسيسه. وأبلغ منه قول الشاعر في مثل ذلك: حشف النخل. وقد علم أن حشف النخل لا يؤخذ في الدية، هو ولا جنسه، ولكنه على ما ذكرت من قصد المبالغة))[٣٨]. وقد اكتفى بذكر كلمتين من البيت (حشف النخل) عند استشهاده في هذا الموضع.

ثالثا: الحديث النبوي في أمالي ابن الحاجب:

اختلف اللغويون في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي والاستشهاد به في تقرير القواعد النحوية، فمنهم من أجازه على الإطلاق، ومنهم من منعه على الإطلاق، ومنهم فريق ثالث وقف موقفا وسطا بين المجيزين والمانعين، ولكل فريق من هؤلاء أدلته فيما ذهب إليه[٣٩].

ويعد (ابن الحاجب) – في أماليه – من النحاة المجيزين للاحتجاج بالحديث النبوي في تحقيق القواعد النحوية، ومحاكمة المسائل اللغوية، إذ أورد في أماليه ثلاثة عشر حديثا من الأحاديث النبوية جاء بعضها في معرض الاستشهاد والاحتجاج، وبعضها الآخر في معرض الشرح والتوضيح، ومن ذلك ما ورد من قوله: ((أحاد، يعني به واحدة، استعمل لفظة أحاد في غير ما وضع له، وكذلك سداس، وإنما أراد واحدة أم ست في واحدة.

وأحاد وسداس عند من أثبته ليس موضوعا لواحد وستة، وإنما هو موضوع لواحد واحد وستة ستة، كقولك: جاء القوم أحاد وسداس، أي: واحدا واحدا، وستة ستة. وأما استعمال أحاد بمعنى واحد مفرد، وسداس بمعنى ست فغير معروف.

وقوله صلى الله عليه وسلم: (صلاة اليل مثنى مثنى)، وإن فسر بمعنى اثنتين اثنتين، ليس على معنى أن كل واحد من (مثنى) موضع بمعنى اثنتين منفردا، وإنما معنى كل واحدة منها اثنتين اثنتين، وكررت للتأكيد. فلما فسرت فسرت بأصل المعنى دون التأكيد. ولو فسرت عليهما لقيل معناه: اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان))[٤٠]. فقد أورد في هذا الإملاء حديثا نبويا هو (صلاة الليل مثنى مثنى) في معرض حديثه عن بيت من الشعر ورد فيه لفظتي

[٣٨] : الأمالي: (٧٩٥/٢).
[٣٩] : الاقتراح، السيوطي، ص: (٥٢)، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، ص (١٤).
[٤٠] : الأمالي: (٦٧٧/٢).

(أحاد) و(أسداس)، فجاء بهذا الحديث مستشهدا على مدلول اللفظتين الواردتين في البيت عبر فهم مدلول لفظة (مثنى) في الحديث النبوي، وما كان هذا إلا أن الحديث النبوي في مذهب (ابن الحاجب) حجة، وإلا لما لجأ إليه في الاستدلال على مدلول لفظة ما.

ومن مواطن استشهاده بالحديث النبوي ماورد في إملائه على آية من الآيات المنسوخة وهي: {والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ورسوله} إذ قال: ((فقيل: ما الفائدة من ذكر الشيخ والشيخة، وهلا قيل: المحصن والمحصنة؟ فقال هذا من البديع في المبالغة، أن يعبر عن الجنس في باب الذم بالأنقص والأخس، وفي باب المدح بالأكبر والأعلى. فيقال: لعن الله السارق ربع دينار فتقطع يده. والمراد: يسرق ربع دينار فصاعدا، إلى أعلى ما يسرق، وقد تبالغ فتذكر مالا يقطع به تقليلا كما في الحديث: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده). وقد علم أنه لا يقطع بالبيضة. وتأويل من أوله بيضة الحرب تأباه الفصاحة))[٤١]. استخدم (ابن الحاجب) الحديث النبوي في الإملاء السابق شاهدا على مسألة بلاغية، وهو ما يؤكد مذهبه بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي في مختلف المسائل اللغوية.

ومن المواضع التي استخدم فيها (ابن الحاجب) الحديث النبوي ما جاء في قوله في أحد إملاءاته: ((فيلزم أن يكون ثم منفي عام، وهذا مثبت منه دونه، فيكون المعنى إثبات هذه الصفحة له دون غيرها من الصفات، ونحن نقطع بأن ذلك غير مستقيم، فإنك إذا قلت: ما زيد إلا عالم، لم يستقم نفي جميع الصفات عن زيد، إذ لا بد أن يكون على صفات متعددة غير العلم، فهذا إشكال غير الأول. فالجواب: أنه كان قياس هذا الباب، ولكنه أتى على غير ذلك لأمرين: أحدهما: أن ذلك لو اعتبر لامتنع استعمال هذا الباب فيه، فيفوت كل معناه منه. والثاني: أنهم قصدوا إثبات ذلك ونفي ما يتوهم المتوهم مما يضاد ذلك. وكذلك قوله صلى الله عيه وسلم: (لا صلاة إلا بطهور) فإن المعنى إثبات الطهارة للصلاة المشروعة لا إثبات الطهارة لها خاصة حتى يلزم أنها إذا وجدت وجدت، إذ قد توجد الطهارة ولا تكون الصلاة مشروعة لفوات شرط آخر))[٤٢]. فقد أورد حديث (لا صلاة إلا بطهور) للاستدلال على المعنى الدقيق الذي أراده عند شرحه هذه المسألة.

رابعا: الأمثال في أمالي ابن الحاجب:

[٤١]: الأمالي: (٧٩٤/٢).
[٤٢]: الأمالي: (٧٧٣/٢).

اعتمد اللغويون العرب الاستشهاد بالأمثال العربية، وأجازوا فيها ما يجوز في الشعر، يقول المبرد: ((والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال))[٤٣]. ويقول ابن جني: ((الأمثال وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك))[٤٤]. ويأتي اهتمام العلماء بالاستشهاد بالأمثال العربية من كونها تحكى ألفاظها كما جرت وقت جرت[٤٥]، فهي بذلك تأتي بمنزلة قريبة من الشاهد الشعري من حيث ضمان أنها وصلتنا كما تلفظ بها العرب.

ومن المواضع التي استخدم فيها صاحب الأمالي الأمثال العربية ما جاء في قوله: ((واعلم أن كل موضع حذفت منه (مثل)، فلا يخلو الاسم الباقي من أن يكون مضافا أو مفردا. فإن كان مضافا فلا إشكال أنه معرب على كل تقدير، مثل قولك: ولا أبا حسن لها، وشبهه. وإن كان مفردا كان مبنيا، لأن حكم المضاف بعد (لا) غير حكم المفرد في اللفظ. وعند حذف المضاف رجع الباقي مفردا، فيجب إعطاؤه حكم المفرد وهو البناء، ولذلك قالوا: لا هيثم. ولو كان معربا لوجب أن يقال: لا هيثما. وأما: لا بصرة، فلا دليل منه لأنه يصح أن يقدر معربا ومبنيا، ولكن يحكم عليه بالبناء لما تقدم))[٤٦]. ففي هذا الإملاء استشهد (ابن الحاجب) بمثل عربي هو: (قضية ولا أبا حسن لها) في سبيل إثبات أنه في حالة حذف لفظة (مثل) من الجملة فإن الاسم الباقي لا يخلو من أن يكون مضافا أو مفردا. فإن كان مضافا فهو معرب على كل تقدير، وهو بذلك يستشهد بمثل عربي في إثبات رأيه في مسألة لغوية.

ويقول في موضع آخر: ((ألا ترى إلى قوله: {فأولى لهم طاعة}، وقولهم: (فرق خير من حب)، وما نقل من قولهم: (تمرة خير من جرادة)، وأشباهه. فلما علم أن الصفة في مثل ذلك إنما جاءت لما وراء ذلك، مثلها في قولك: الرجل العالم خير من الجاهل. ألا ترى أن أحدا لا يعتبر هذه الصفة مصححة لما ثبت من جواز (الرجل) مبتدأ مجردا عن الصفة في مثل قولك: الرجل خير من المرأة. ولا يشترط صحة وقوع مثل ذلك مجردا عن الصفة باعتبار خصوصية ذلك الخبر. فإنه قد يكون ذلك ممتنعا باعتبار انتفاء الصدق أو باعتبار انتفاء الاستقامة أصلا. فقد وضح لك من هذه الأبحاث أن الصفة في قوله: {ولعبد مؤمن} وبابه،

[٤٣] : المقتضب: (٢٦١/٤).
[٤٤] : المحتسب: (٧٠/٢).
[٤٥] : الأصول لابن السراج: (١١٥/١)، البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، ص٥٠..
[٤٦] : الأمالي: (٤١٤/١).

ليست المصححة للابتداء لتحقيق المبتدأ في مثله بدونها. وهي بحوث دقيقة عجيبة، وأغوار غريبة قل من يفهمها فضلا عن من يتنبه لها))[٤٧]. وهو في هذا الإملاء يستشهد بمثلين عربين لإثبات رأيه في أن الصفة في قوله: {ولعبد مؤمن} وبابه، ليست المصححة للابتداء لتحقيق المبتدأ في مثله بدونها. وهذا استخدام للسماع المتمثل في الأمثال العربية في تقرير مسألة لغوية، كما أنه لم يكتف بمثل عربي واحد بل جاء بمثلين لإثبات ما ذهب إليه من رأي، وفي هذا دليل جلي على استخدام (ابن الحاجب) لأمثال العرب عند تحقيق القواعد اللغوية.

وقال في موضع ثالث: ((إنما لم يكن الفاعل جملة لأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفردا، بخلاف الأحكام فإنه يعبر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى. وإنما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام. ألا ترى أنهم وضعوا جملة باب الأفعال مشروطة بأن تكون أحكاما لغرض الاتساع فيها والاختصار، ولم يوضع المحكوم عليه ذلك الوضع. ومن ثم لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة إلا إذا قصد به نفس اللفظ فيكون حينئذ كالمفرد في الحكم كقولك: زيد قائم، جملة اسمية، وما شابه ذلك. وقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، المراد: أن تسمع، نصبت أو رفعت))[٤٨]. وهو في هذا الإملاء يستشهد بالمثل القائل: (أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) لإثبات أن الفاعل والمبتدأ لا يقعان جملة إلا إذا قصد بهما نفس اللفظ فيكون حينئذ كالمفرد في الحكم.

خامسا: أغراض الاستشهاد في الأمالي:

يتبين لنا عند استقراء المواضع الآنفة التي استخدم فيها ابن الحاجب في أماليه الشواهد اللغوية من آيات، وأبيات، وأحاديث، وأمثال وغيرها من مواضع استعمال الشواهد اللغوية في الأمالي أن أغراض استخدام تلك الشواهد تعددت بتعدد مواضعها، واختلاف المادة المتناولة من إملاء إلى آخر، ويمكن حصر أهم تلك الأغراض في النقاط الآتية:

١- إثبات اطراد القاعدة النحوية وشيوعها.

٢- ترجيع رأي على رأي آخر.

٣- تأكيد مذهبه بشأن مسألة معينة.

٤- إثبات شذوذ القاعدة النحوية وعدم صحة الأخذ بها.

٥- كشف التوهم في بعض المسائل لدى القائلين بها.

---

[٤٧] : الأمالي: (٥٨٧/٢).

[٤٨] : الأمالي: (٨٨٢/٢).

٦- الشرح والتوضيح (المقام التعليمي).

٧- تأكيد تعدد أوجه الإعراب في مسألة ما.

ويجدر بي في ختام حديثي عن السماع وقبل الحديث عن القياس في أمالي ابن الحاجب أن أورد نصا له يوضح نظرته للسماع، وتقديمه للسماع على القياس في بحث القواعد اللغوية. يقول في أحد إملاءاته التي ناقش فيها رأيا لسيبويه والأخفش حول مسألة نحوية: ((الأحكام اللغوية لا تثبت بقياس، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل، فالصواب أن ينظر إلى الواقع، فإن وقع ما ذكره الأخفش صح مذهبه وصح تعليله. وإن وقع ما ذكره سيبويه من حيث الاستقراء ثبت مذهبه وتعليله. وقد ثبت ما ذكره الأخفش في القرآن والكلام الفصيح. قال الله تعالى: {إن الذين فتنوا}، الآية، والخبر {فلهم عذاب جهنم}، بالفاء. وقال: {قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم}))[٤٩].

رجح (ابن الحاجب) في هذا الموضع رأي الأخفش على رأي سيبويه لوجود آية قرآنية تعزز رأي الأول، وفي هذا إشارة واضحة على تقديم (ابن الحاجب) السماع على القياس عند محاكمة المسائل اللغوية، فالأصل عنده أن تثبت الأحكام النحوية بالنقل (السماع)، فإن تعذر السماع انتقل إلى القياس.

المبحث الثاني: القياس في أمالي ابن الحاجب:

١- القياس في النحو العربي:

يعرف (الأنباري) القياس بأنه: ((تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء الفرع على الأصل))[٥٠]، ويصفه الرماني بقوله: ((هو الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول))[٥١]. وهو من أصول النحو التي أخذ بها النحاة في بحث القواعد النحوية واللغوية على اختلاف بينهم، فمنهم من توسع فيه واستفاض، ومنهم من اقتصد فيه وضيق حدوده.

وقد تطور مفهوم القياس باعتباره أصلا لغويا لتقرير القواعد النحوية عما كان عليه في بداية الأخذ به عند النحاة الرواد، فعلى الرغم من ثبات أركانه الأربعة (المقيس – المقيس عليه – العلة – الحكم) إلا أن توصيفه اختلف عند لغويي القرنين الأخيرين عما كان عليه سابقا. فمفهوم القياس عند متأخري النحاة يكمن في شقين:

---

[٤٩] : الأمالي: (٤٨٠/٢).

[٥٠] : لمع الأدلة، الأنباري، ص (٩٣).

[٥١] : الحدود في النحو، الرماني، ص (٣٨).

الأول: قياس أنماط: وهو ما يسمى بالصوغ اللغوي، أو القياس اللغوي، وفيه ننسج الكلام على غرار كلام العرب.

الثاني: قياس أحكام: وتقاس فيه الأحكام على الأحكام، فهو قياس على القواعد لا على النصوص، وأنواع هذا القياس كثيرة منها قياس العلة، والشبه، والطرد[٥٢].

والقياس قديم في اللغة، ظهر في وقت مبكر من تاريخ النحو. وقد اعتمد القياس عند الجيل الأول من النحاة على ملاحظة الظواهر المطردة، ووضع ضوابط تحكمها، فسار على ذلك من جاء بعدهم[٥٣]، إلى أن أخذ مفهوم القياس يتطور شيئا فشيئا حتى وصل إلى ما هو عليه عند لغويي هذا العصر.

وسنقف فيما يأتي من هذا البحث على طرف من استعمالات القياس في أمالي ابن الحاجب، للتعرف على أسلوب ومنهجية صاحب الأمالي في تعامله مع القياس باعتباره من أصول تحقيق القواعد النحوية، وتقرير المسائل اللغوية. وسنعمد في سبيل تحقيق هذه الغاية إلى رصد بعض ما جاء في كتاب (الأمالي) مما له صلة بالقياس وتسليط الضوء عليه.

٢- القياس في الأمالي:

إن الباحث في كتاب (الأمالي) يمكنه رصد الكثير من المواضع التي يتوصل منها إلى ملامح منهجية (ابن الحاجب) في التعامل مع القياس باعتباره أصلا من أصول اللغة. وقد ورد مصطلح القياس في أكثر من صيغة عند (ابن الحاجب) عبر إملاءاته المختلفة، في شتى مجالاتها، فعلى الرغم من تقديمه للسماع على القياس وغيره من أصول النحو عند محاكمة المسائل اللغوية إلا أن القياس كان حاضرا في أماليه حضورا دائما في معظم إملاءاته، فلم يغفل (ابن الحاجب) القياس أو يهمله عند بحثه المسائل اللغوية، فقد قاس في بعض المسائل، وناقش قياسات النحاة في مسائل أخرى وعلق عليها. وفيما يأتي أورد جزءا من الأمثلة والنماذج التي تكشف منهجية ابن الحاجب في تعامله مع القياس، أقسمها حسب عدد من المحاور، وهي:

أ- استخدام القياس لتأييد رأي منقول:

وظف ابن الحاجب القياس -في مواضع متفرقة من أماليه- لتأييد رأي منقول لعالم ما ودعمه، فنجده في مواضع كثيرة يورد رأيا لأحد النحاة مثلا ثم يعلق عليه بالقبول، داعما له

---

[٥٢] : أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص (٨٣ - ٩٠)، الأصول، تمام حسان، ص (١٧٧)، أصول النحو العربي، الدكتور محمد عيد، ص٦٥.

[٥٣] : الخصائص: (١٦١/١).

باستخدام القياس. ومن ذلك قوله عند تفصيله في مسألة صرف لفظة (جوار): ((قال سيبويه رحمه الله: جوار في الرفع والجر ممتنع من الصرف. والتنوين فيه تنوين العوض خلافا لبعضهم. ودليله أن يقول: جمع على صيغة منتهى الجموع بغير هاء فوجب امتناعه من الصرف قياسا على "ضوارب"))[٥٤]. أورد (ابن الحاجب) في هذا الإملاء رأي سيبويه في امتناع صرف لفظة (جوار) وأيده في ذلك، ثم دعمه باستخدام القياس حين قال: (ودليله أن يقول ... قياسا على ضوارب)، إذ أيد رأي سيبويه وقواه استنادا إلى قياس (جوار) على (ضوارب).

ومما يدخل في هذا الباب أيضا استخدام القياس لترجيح رأي على رأي، نحو ما جاء في إملائه على إعراب قوله تعالى: {أيهم أشد} (مريم/٦٩)، إذ يقول: ((اختلف في إعرابها، فمذهب الخليل أنه مرفوع على الحكاية تقديره: لننزعن الذي يقال فيهم: أيهم أشد. فهي على هذا استفهامية، ولذلك قدر القول ليصبح وقوع الاستفهام بعده. ومذهب سيبويه أنه مبني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب، فقيل: أيهم هو أشد، فهي على هذا موصولة بمعنى الذي في موضع نصب مفعولا ل(ننزعن)، أي: لننزعن، الذين هم أشد، فضمها بناء. وأيهم الموصولة تبنى عند حذف صدر الصلة على الأفصح، فإن جاءت كاملة الصلة أعربت باتفاق كقولك: ضربت أيهم هو قائم. ومذهب سيبويه الصحيح، لأن قول الخليل يلزم منه أمور: أحدها: حذفٌ كثيرٌ وهو على خلاف القياس))[٥٥]. فقد رجح في هذا الموضع رأي سيبويه على رأي الخليل، معللا هذا الترجيح بأن الأخذ برأي الخليل يلزم معه الكثير من الحذف، وهو ما يخالف القياس.

ب- استخدام القياس لرد رأي منقول:

استخدم ابن الحاجب القياس في بعض المواضع لرد رأي منقول، ومن ذلك استخدامه للقياس لرد قول الزمخشري بشأن شاهد من شواهد اللغة وهو قول العجاج: (أو ألفاً مكةَ من ورقِ الحَمِى). يقول ابن الحاجب: ((رخم في غير النداء على غير قياس الترخيم، لأن قياس الترخيم في مثل ذلك أن تحذف الميم، وتبقى الألف على حالها. فشذوذه من وجهين، فلذلك كان أضعف من الترخيم على قياسه في غير النداء. والوجه الآخر الذي هو على غير قياس الترخيم قلبه الألف ياء أو حذفها، فتكون الياء ياء الإطلاق وكلاهما شاذ))[٥٦]. وفي هذا

[٥٤] : الأمالي: (٤٨٤/٢).
[٥٥] : الأمالي: (١٤٨/١).
[٥٦] : الأمالي: (٢٩٩/١-٣٠٠).

الموضع يظهر لنا كيف وظف صاحب الأمالي القياس لتأكيد عدم صحة الاستعمال اللغوي الذي جاء في الشاهد الشعري، وكيف وظف القياس أيضا لرد قول الزمخشري في هذه المسألة.

ومنه أيضا ما جاء في إملاء له على مسألة حذف حرف الجر مع (أنّ)، و(أنْ) إذ ذكر قول سيبويه في المسألة واختاره، وعرض قول الخليل ورده مستخدما القياس، وذلك بإثبات فساد القياس الذي بنى عليه الخليل قوله، والاستدلال بقياس صحيح هو الأولى بالاتباع في هذه المسألة. يقول صاحب الأمالي: ((ووجه مذهب الخليل أنه اسم سقط منه حرف الجر في موضع لا يصح تسلط الفعل عليه فوجب إضماره كقولك: اللهِ لأفعلنّ، وكقولك: وبلدة، وكقول رؤبة: خيرٍ، إذا قيل له: كيف أصبحت؟ وشبهه. وهذا وإن كان يقابله قياس حجة سيبويه إلا أنه أخص من حيث كان أصل سيبويه يصح أن يعدى الفعل إلى ما حذف عنه حرف الجر، وليس الفرع كذلك، والأصل والفرع فيما قاس عليه كذلك، فحصل الفرق في قياس سيبويه، إلا أنه يمكن أن يلغى ذلك الفرق وهو أن يقال: أما قول رؤبة: خيرٍ، فشاذ لا ينبغي أن يعول عليه في حمل اللغة الفصيحة، وأما: اللهِ، في القسم، فقد جاء النصب والخفض، والنصب هو الوجه، فالقياس عليه إذن أقوى من القياس على الآخر. وأما قوله: وبلدةٍ، فالمنازعة أولا في أن الخفض ليس بإضمار "ربّ" وإنما هو بالواو التي بمعنى ربّ. وإذا احتمل ذلك صار الأصل منازعا فيه، فلا يصح القياس. وكيف والخفض بإضمار حرف الجر قليل شاذ باتفاق. وإذا ثبت ذلك، فالقياس على ذلك مع إمكان القياس على ما هو الكثير الشائع غير سائغ))[٥٧].

ج- إثبات بطلان القياس في مسألة ما:

يعمد صاحب (الأمالي) في بعض المواضع إلى إيراد حجة خصمه مفندا إياها عبر إبطال صحة القياس الذي احتج به الخصم. وفي هذا دلالة على أن ابن الحاجب ضبط القياس، وتعمق في علله وأنواعه، وشروط صحته. وهو ما يظهر جليا في هذا الموضع إذ يقول: ((قال الخصم: اسم ليس فيه الشرط المانع من الصرف فوجب بقاؤه على الأصل قياسا على (سلام) و(كلام). والجواب من وجهين. أحدهما: أنه لا يصح نفي وجود السبب المانع من الصرف، فإنا قد أثبتناه بالدليل الذي تقدم. وإذا لم يثبت الوصف الجامع لم يثبت القياس. الثاني: الفرق بين (جوار) وبين (سلام) و(كلام)، وهو أن الأصل مفرد وهذا المتنازع

[٥٧] : الأمالي: (٢/٧١٣-٧١٤).

فيه جمع فلا يقاس عليه))[٥٨]. فقد عمد صاحب (الأمالي) في هذا الموضع إلى إيراد حجة خصمه مفندا إياها عبر إبطال صحة القياس الذي احتج به الخصم، فقد بين أن القياس لا يصح لاختلاف العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، كما أن المقيس (مفرد) والمقيس عليه (جمع) وهو ما يبطل القياس عنده.

ومنه أيضا ما جاء في الإملاء على (المعطوف الممتنع دخول "يا" عليه)، إذ عرض قول سيبويه في المسألة، ثم عرض قول أبي عمرو، ثم أخذ يحتج لسيبويه وفريقه ويفترض اعتراضات للفريق الآخر ويرد عليها. يقول صاحب الأمالي: ((فإن قال أبو عمرو معارضا: اسم معطوف على مبني فيختار فيه النصب قياسا على: ضربت هؤلاء وزيدا، وذلك أن المعطوف على المبنيات إنما يجري على المواضع لا على الألفاظ بدليل ما ذكرناه من الأصل المقيس عليه. فالجواب للخليل بالفرق، وذلك أنا إنما حملنا المعطوف على موضع المبني للتعذر، لأن الإعراب إما لفظي أو تقديري أو محلي. والأولان منتفيان لأن هؤلاء من أسماء الإشارة وهي مبنية، فتعين الحمل على المحل. أما: يا زيد، وإن كان مبنيا مثل هؤلاء في عموم البناء إلا أنه لما كان يعرب في حالة ويبنى في أخرى، فليس مثل هؤلاء فإنه لم يقع إلا مبنيا، ولذلك جاء في تابع: يا زيد، الإعراب بالرفع لما نزلت الحركة البنائية منزلة الحركة الإعرابية لطروء البناء)). وهو في هذا الموضع يورد قياسا مفترضا على لسان أبي عمرو ثم يفنده ويظهر عدم صحته، ما يستلزم بطلانه واختيار قول سيبويه في هذه المسألة.

د- تأكيد صحة القياس في مسألة ما:

مما يمكن رصده لدى صاحب الأمالي أنه يورد في بعض المسائل نقاشا عن قياس من قياسات النحاة، ثم يتدخل لتأكيد صحة ذلك القياس. ومن ذلك ما جاء عند حديثه عن عدم ترك أبي عمرو الهمزة في آية قرآنية إذ يقول: ((فإن قيل: إذا كان القياس في الحذف إنما يكون من غير همزة، فبقاؤها غير مخالف للقياس. فالجواب: أن الكلام مفروض على تقدير ترك همزها، وإذا ترك همزها فقد اعتد بالعارض، وجعله كأنه أصل. ومقتضى ذلك أن يعتد بالعارض الذي صارت إليه وهو حروف المد واللين، فيلزم على هذا أن تحذف إجراء للعارض مجرى الأصلي. فلما كانت كذلك كان تركها على همزتها أولى))[٥٩]. وهو في هذا الإملاء يناقش الحجة التي أوردها مخالفوه بأن إبقاء الهمزة في الآية محل البحث لا يخالف القياس، فأخذ يفصل لهم القول في أن القياس الذي خالفوه صحيح مأخوذ به.

---

[٥٨] : الأمالي: (٤٨٥/٢).
[٥٩] : الأمالي: (٧٣٧/١).

ومنه أيضا ما جاء في إملاء له طويل على (المفعول المطلق) إذ يقول تعليقا على تثنية (لبيك وسعديك): ((ضابط هذا أن يكون مسموعا من العرب مثنى. ووجوب حذف الفعل معلوم قياسا، وسره أنهم لما ثنوه فكأنهم ذكروه مرتين، فاستغنوا بذكر أحدهما مقدرا عن الفعل، كما أنهم إذا قالوا: الطريق الطريق، استغنوا بالتكرار عن الفعل، فإذا قالوا: الطريق، لم يستغنوا))[٦٠]. وهو في هذا الموضع يؤكد صحة القياس المتبع في هذه المسألة شارحا وممثلا بعبارة: (الطريق الطريق).

هـ- تفسير سبب مخالفة القياس الصحيح:

من الملامح التي يمكن رصدها في الأمالي فيما يتعلق بالتعامل مع القياس إيراد ابن الحاجب لقياس صحيح عنده في مسألة ما، ثم تفسير سبب مخالفة ذلك القياس عند من خالفه، مؤيدا أحيانا هذه المخالفة، ورافضا في أحيان أخرى، ومن ذلك قوله عند الحديث عن خبر (ما) و(لا) المشبهتين ب(ليس): ((لغة أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين. ولغة بني تميم موافقة للقياس، لأنهم يزعمون أن كل حرف لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعال لا عمل له في أحدهما، و(ما) و(لا) كذلك. ووجهه أن الشبه لما قوي بين (ما) و(ليس) أجريت مجراها في العمل، وخولف ذلك القياس لقوة الشبه))[٦١]. فهو في هذا الإملاء يحاكم لغتين من لغات العرب وهما لغتي أهل الحجاز وتميم، فيشير إلى أن الأولى تخالف القياس، أما الثانية فهي على القياس، ثم يعلل بعد ذلك سبب مخالفة القياس في اللغة المخالفة، وهذا تفصيل دقيق لا يطيقه إلا من كان من النحاة على دراية بأصول وضوابط القياس وعلله.

ومنه أيضا ما جاء في إملائه على (وضع الظاهر بدلا من الضمير في قوله تعالى: {ثم استخرجها من وعاء أخيه} (يوسف/٧٦))، إذ يقول: ((إنما حسن إظهار الوعاء وكان القياس أن يقول: ثم استخرجها منه، لتقدم ذكره، لأنه لو قيل: ثم استخرجها منه، لأوهم أن يكون الضمير للأخ نفسه فيصير كأن الأخ كان مباشرا بطلب خروج الوعاء، ولم يكن الأمر كذلك لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبية، فأعيد بلفظ الظاهر لنفي هذا التوهم))[٦٢].

---

[٦٠] : الأمالي: (٤٣٣/١).
[٦١] : الأمالي: (٤٢٢/١).
[٦٢] : الأمالي: (٢١٠/١).

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة أوجز فيما يأتي أهم النقاط التي توصلت إليها بعد دراسة كتاب (الأمالي) لابن الحاجب عبر تتبع مواضع السماع والقياس عنده، وأثرهما في تحقيق الأحكام النحوية، وتقرير القواعد اللغوية:

- اعتمد (ابن الحاجب) السماع والقياس أصلين من أصول استخلاص القواعد النحوية، ومحاكمة المسائل اللغوية المختلفة.
- قدم (ابن الحاجب) السماع على القياس ومنحه الأولوية على غيره من أصول النحو العربي، فالأحكام عنده تثبت بالسماع بالدرجة الأولى.
- يستخدم (ابن الحاجب) القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والشعر، والحديث النبوي، وأمثال العرب في الاستشهاد، لتمثل مجتمعة عنده مصادر السماع.
- أعطى (ابن الحاجب) شواهد القرآن الكريم الاهتمام الأكبر عند مناقشته المسائل النحوية، فالشاهد القرآني هو المقدم عنده على غيره من الشواهد الأخرى.
- مارس (ابن الحاجب) القياس، وفصّل في العديد من المسائل عند بحثه المقبول والمردود من القياس، لاسيما عند مناقشته أقوال بعض النحاة ممن استدلوا على آرائهم بشيء من القياس.
- يبدأ (ابن الحاجب) بالسماع أولا عند سعيه إلى تقرير حكم نحوي، فإن لم يجد لجأ إلى القياس لإثبات صحة رأيه فيما ذهب إليه.

المراجع والمصادر:

- الأمالي، ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور فخر قداره، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني.
- الجهود اللغوية لابن السراج (دراسة تحليلية)، الدكتور مجدي يوسف، دار الكتاب المصري، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى، دار التراث.
- الشواهد والاستشهاد في النحو، الدكتور عبد الجبار النايلة، نشر جامعة بغداد، ١٩٧٥م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، بغداد، ١٩٥٥م.
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥م.
- خزانة الأدب، البغدادي، مكتبة الخانجي، تحقيق: عبد السلام هارون.
- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
- إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد، الألوسي، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٢م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق: أحمد قاسم، القاهرة، ١٩٧٦م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، العراق، ١٩٨١م.

- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٣م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥م.
- الحدود في النحو، الرماني، تحقيق: بتول ناصر، العراق.
- أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م.
- الأصول (دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، الدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السماع والقياس في كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، د. إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير ٢٠١٣.
- السماع والقياس بين النظام وزكريا الأنصاري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب، شيماء محيي رباط، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٣، (يوليو - سبتمبر) ٢٠٠٥.
- ابن الحاجب في كتابه الأمالي (آراؤه في الآيات القرآنية والمفصل)، رسالة دكتوراه، محمد هشام عبد الدايم، جامعة عين شمس، القاهرة، عام ١٩٦٩.
- أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب (دراسة تركيبية تطبيقية)، سليمان عودة أبو صعيليك، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك الأردنية، ٢٠٠٦.
- الشواهد في الدرس اللغوي العربي (أهميتها أنواعها ووظيفتها)، د. مليكة بن عطاء الله، مجلة الذاكرة الجزائرية، العدد العاشر، يناير ٢٠١٨.
- السماع اللغوي، علي أحمد العبدي الفريح، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك الأردنية، عام ١٩٩٧.
- القياس النحوي (أصوله وضوابطه ووظيفته في بناء مدرستي الكوفة والبصرة)، مبارك حسين نجم الدين بشير، رسالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، عام ٢٠٠٣.
- منهج ابن الحاجب ومذهبه النحوي من خلال كتابه الكافية (دراسة وتحليل)، رسالة ماجستير، إخلاص نصر الريح حسين، جامعة اليرموك، عام ٢٠٠٥.
- البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة التاسعة، ٢٠١٠.
- الفكر النحوي عند العرب (أصوله ومناهجه)، د. علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، دار الحديث القاهرة، تحقيق: الشربيني شريدة، ٢٠٠٧.
- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٩.
- الدرس النحوي في القرن العشرين، دكتور عبدالله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، ٢٠٠٤.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، عالم الكتب، ٢٠٠٥.
- أصول النحو العربي، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦.

Abstract
This research deals with achieving the grammatical rules in the writings of grammarians through two of the origins of Arabic grammar, namely the listening and the analogy. To this end, I chose the book (Amali Ibn al-Hajeb) as a field for application, in which I follow the method of (Ibn al-Hajeb) in achieving the grammar rules, and deciding on linguistic issues, according to what Originally required by hearing and measuring.

In this research I proceeded on the basis of the inductive analytical approach, as I transfer the issue from (the hopes) or part of it, then address it after that, explaining and commenting on what was mentioned in it regarding hearing and analogy, exploring the methodology of (Ibn al-Hajib) in dealing with them, then it was recorded in The end of the research is a number of observations that I reached, in addition to the observations that I proved in their places on each issue.